

ملخص تنفيذي

الحكومي في ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتي تم ايداعها في حساب البنك المركزي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢,٥ مليار دولار كتمويل من دولة قطر والذي تم تحويله إلى سندات خزانة خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري.

استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في الإرتفاع في نهاية مايو ٢٠١٣ ليحقق ١٨,٨٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ١٨,٣٪ في نهاية أبريل ٢٠١٣ - مدفوعاً بالزيادة في صافي الأصول المحلية خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يونيو ٢٠١٣ لا تزال تحت الاعداد).

إرتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ ليسجل ١٠,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٨٪ خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. كما إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مسجلاً ٩,١٪ مقارنة بـ ٨,٦٪ خلال شهر الشهر السابق.

أعلن البنك المركزي المصري في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ عن القيام بغطاء غير دوري بمبلغ ١,٣ مليار دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتي هذا الغطاء الإستثنائي في إطار متابعة البنك المركزي المصري لتعاملات سوق الصرف الأجنبي في مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفي لأداء دوره في خدمة الإقتصاد القومي، كما يهدف هذا الغطاء الإستثنائي إلى الحد من السوق السوداء للعملة.

كما أن لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري كانت قد قررت في إجتماعها بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٣ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة مئوية عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية^١ بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٧٥٪. وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

شهد عجز ميزان المدفوعات تحسناً نسبياً خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث بلغ نحو ٢,١ مليار دولار، مقابل عجز قدره ١١,٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١١/٢٠١٢، بإنخفاض قدره ٨١,٣٪. يرجع هذا التحسن الملحوظ نتيجة تراجع العجز الجاري محققاً ٣,٩ مليار دولار مقابل ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة في العام المالي السابق (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في الإيرادات السياحية وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج خلال فترة الدراسة)، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي قد أثرت على أداء الاقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسناً نسبياً خلال التسعة شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٣٪ مقارنة بـ ١,٨٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. هذا ويظل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام - والذي يشكل ٩٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي - هو الدافع الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي. بينما إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليحقق معدل نمو قدره ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢,٠٪ خلال الربع الثاني من نفس العام المالي، إلا أنه يعتبر أقل من المعدل الذي تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق والتي يقدر بـ ٥,٢٪، كما أنه لا يزال دون المعدلات المرجوة لخلق فرص عمل جديدة.

تشير نتائج الحساب الختامي المبدئي لموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٨٪ ليبلغ ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق (جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة).

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي ٩,١٪ خلال موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ ليحقق نحو ١٨٦ مليار جنيه.

ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٨٣,٤٪ من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ١٤٤٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٥٥,٣ مليار جنيه في نهاية مارس من العام الماضي.

شهد رصيد الدين الخارجي في نهاية شهر مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً إذا ما قورن برصيد شهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجل ارتفاعاً ملحوظاً إذا ما قورن برصيد شهر مارس ٢٠١٢، حيث ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة ١٤,٨٪ ليبلغ ٣٨,٤ مليار دولار (١٥٪ من الناتج المحلي) مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلي) في مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في رصيد الدين الخارجي بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير

^١ العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتي ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

كما شهدت قطاعات أخرى تحسناً ملحوظاً على الرغم من أن الأداء المحقق لا يزال أقل من المعدلات المرجوة وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٢,٥٪، ويبلغ نسبته حوالي ١٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وعلى نحو آخر، فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وعلى رأسها قناة السويس (معدل نمو حقيقي -٤,٢٪، و١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والأنشطة الاستخراجية (معدل نمو حقيقي -٢,٥٪، و١٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢	يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١	
٢,٣٪	١,٩٪	اجمالي الناتج المحلي
٠,٨٪	٠,٦٪	اجمالي القطاع السلعي، ومنه
٠,٥٪	٠,٥٪	الزراعة والغابات
-٠,١٪	٠,٠٪	البترول
-٠,٣٪	-٠,١٪	الغاز الطبيعي
٠,٤٪	-٠,١٪	الصناعات التحويلية
٠,٣٪	٠,١٪	التشييد والبناء
١,٠٪	٠,٧٪	اجمالي الخدمات الانتاجية، ومنها
٠,١٪	٠,١٪	النقل والتخزين
٠,١٪	٠,١٪	الاتصالات
-٠,١٪	٠,١٪	قناة السويس
٠,٣٪	٠,٢٪	تجارة الجملة والتجزئة
٠,١٪	٠,١٪	الوساطة المالية
٠,٣٪	٠,٠٪	المطاعم والفنادق
٠,٥٪	٠,٥٪	اجمالي الخدمات الاجتماعية

ثانياً- المؤشرات المالية

(جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الانتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة).

تشير نتائج الحساب الختامي المبدئي لموازنة^٣ العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٨٪، ليبلغ ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتي الارتفاع الملحوظ في العجز نتيجة لارتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة في الإيرادات العامة، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلي قد ارتفعت لتصل إلى ٥,٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٤ نقطة مئوية خلال العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة في المصروفات تأتي نتيجة لارتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، ارتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٧,٨ مليار جنيه لتصل إلى ٦٠,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع المرتبات الدائمة بـ ٣,٣ مليار جنيه لتصل إلى ٢٣,٣ مليار جنيه، وارتفاع البدلات النوعية^٤ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

سجل الناتج المحلي الحقيقي خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره ٢,٣٪ والذي يعتبر تحسناً نسبياً إذا ما قورن بمعدل نمو قدره ١,٨٪ والمحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويعد الإنفاق الاستهلاكي العام المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في نمو الصادرات، بينما حال التباطؤ الذي شهده كل من معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري دون الوصول إلى معدلات نمو أعلى خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. حيث سجل كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام معدلات نمو قدرها ٣٪ و٣,٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,٤٪ و ٣,١٪ على التوالي خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

كما شهدت الفجوة بين الصادرات والواردات تحسناً نسبياً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث شهدت الصادرات تحسناً ملحوظاً لترتفع إلى ٢,٩٪ خلال فترة الدراسة، مقارنة بانخفاض قدره ١,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت الواردات بنسبة ضئيلة بلغت ١,٤٪ (مقارنة بارتفاع أعلى بكثير قدره ١١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق). ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ ١٢٠,٢ مليار جنيه (١٣٠,٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية) مقارنة بـ ١١٧,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١١ (بالأسعار الجارية والثابتة نظراً لتغيير سنة الأساس).

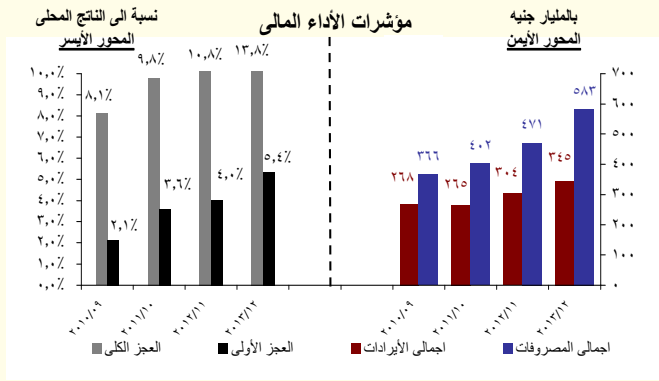
ومن ناحية أخرى، فإن معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة نظراً لتأثر الاقتصاد المصري بتداعيات ثورة ٢٥ يناير، حيث سجل الانفاق الاستثماري تراجعاً قدره ٤,٦٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنسبة ارتفاع قدرها ٣,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بشكل طفيف ليحقق معدل نمو قدره ٢,٢٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢,٠٪ خلال الربع الثاني من نفس العام المالي، إلا أنه إنخفض إذا ما قورن بـ ٥,٢٪ والذي تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق.

وعلى نحو آخر، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^٥ ليسجل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث استمرت بعض القطاعات في دفع حركة النشاط الاقتصادي، ومن أهمها السياحة (معدل نمو حقيقي ١٠,٢٪ مقارنة بانخفاض قدره ١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق)، كما تبلغ نسبته حوالي ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التشييد والبناء (معدل نمو حقيقي ٦,٦٪، ويبلغ نسبته حوالي ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، قطاع الاتصالات (معدل نمو حقيقي ٥,٤٪، ويبلغ نسبته حوالي ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، قطاع الأنشطة العقارية (معدل نمو حقيقي ٤,٢٪، ويبلغ نسبته حوالي ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

^٣ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة أساس.

بينما ارتفعت الأجور و تعويضات العاملين بـ ١٤,٨٪ لتسجل حوالى ١٤١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالى ٢٥,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٤٠,٧٪ لتسجل حوالى ١٤٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٤ مليار جنيه خلال العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣٣,٨٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ ٣١٪ ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٥٠,٢ مليار جنيه خلال العام السابق. هذا وقد ارتفع كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٢,٥٪، و ٦٪ ليسجلا ٣٤,٦ مليار جنيه و ٣٨,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق.



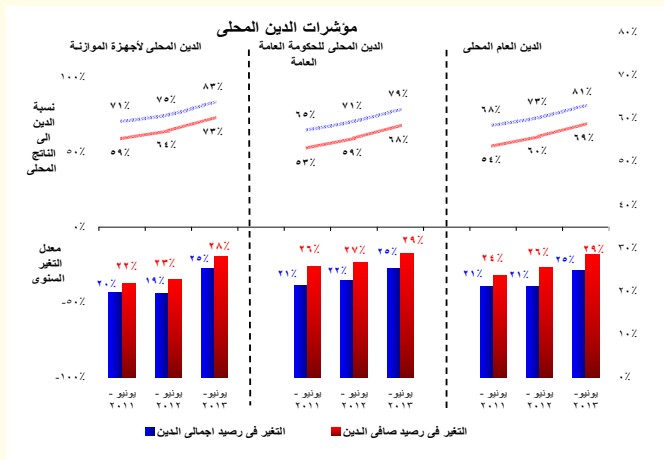
٥,٩ مليار جنيه لتصل إلى ١٧ مليار جنيه. ثانياً، ارتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات البنك المركزى بـ ١١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع أذون على الخزنة بـ ١٥ مليار جنيه لتصل إلى ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام الدراسة، وأخيراً ارتفاع فوائد سندات الخزنة العامة بـ ١٢,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٣٧,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، ارتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٤,٥ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة معاش الضمان الإجتماعى، وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ ١٠,٢ مليار جنيه.

وعلى جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٣,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٤٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٠٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الدخل والضرائب على الممتلكات بـ ٢٩ مليار جنيه و ٢٥,٧ مليار جنيه لتحقيق ١١٧,٨ مليار جنيه و ١٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٩١,٢ مليار جنيه و ١٣ مليار جنيه على التوالى خلال ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى الإرتفاع فى الضرائب على السلع والخدمات بـ ٩,٨٪ لتسجل ٩٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام السابق.

ثالثاً الدين المحلى

يتم عرض بيانات الدين المحلى الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة، والدين العام المحلى.



ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الدخل بسبب إرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع الضرائب على الدخل من التوظف بـ ٢٣,١٪ لتسجل ٢١,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٩,٧ مليار جنيه. ثانياً، إرتفاع ضرائب على الدخل بخلاف التوظف بـ ١٥,١٪ لتسجل ١١,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١. ثالثاً، إرتفاع الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ ٣١,٦٪ لتسجل ٩١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٧٠ مليار جنيه خلال العام السابق نتيجة لإرتفاع المتحصلات الضريبية من كل من؛ هيئة البترول، قناة السويس، ومن الشركات الأخرى. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزنة بـ ٣٣٪ لتحقيق نحو ١٨,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٣,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.

ومن ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً قدره ٢,٨٪ خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بـ ٥٠٪ لتسجل ٤,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٩,٣ مليار جنيه خلال العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعاً ملحوظاً قدره ٢٣,٧٪ لتصل إلى ٥٨٢,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٧١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا باب شراء السلع والخدمات والذى إنخفض بـ ٦,٥٪ ليسجل ٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لإنخفاض شراء الخدمات بـ ٣,٧٪ لتسجل ١١,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١١ مليار جنيه خلال العام السابق.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٣ إلى ٨٣,٤٪ ليسجل ١٤٤٦,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٥٥,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ (٧٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢٦٩,٣ مليار جنيه (٧٣,٢٪ من الناتج المحلى

٤. تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٥. يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع رصيد الدين الحكومي الخارجي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١٪ ليبلغ ٢٥,٩ مليار دولار (٦٧,١٪ من رصيد الدين الخارجي) في مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٥,٤ مليار دولار (٧٦,٢٪ من رصيد الدين الخارجي) خلال شهر مارس ٢٠١٢.

رابعاً التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يونيو ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد حقق معدل النمو الشهري للسيولة المحلية خلال شهر مايو ٢٠١٣ معدل نمو قدره ١,٢٪ ليصل إلى ١٢٦٨,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٢٥٢,٩ مليار جنيه خلال شهر أبريل ٢٠١٣. وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد استمر معدل النمو السنوي لإجمالي السيولة المحلية في الارتفاع ليبلغ نحو ١٨,٨٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١٣، مقارنة بارتفاع قدره ٧,٤٪ في نهاية مايو ٢٠١٢. فعلى جانب الأصول، لا يزال الإقتراض الحكومي (من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أدون وسندات الخزانة) بالإضافة إلى نمو المطلوبات من القطاع الخاص، هما المحركان الرئيسيان وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية.

أما على جانب الإلتزامات، فترجع الزيادة في معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية إلى ارتفاع معدل النمو السنوي لأشباه النقود محققاً ١٦,٧٪ ليسجل ٩٣٦,٨ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠١٣، مقارنة بنمو قدره ٧٪ في نهاية مايو ٢٠١٢، ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية بنحو ٢١,٨٪ خلال شهر الدراسة بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي للنقود ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ٢٥,٤٪ ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٣١,٨ مليار جنيه في نهاية مايو ٢٠١٣، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٨,٤٪ في نهاية مايو ٢٠١٢. ومن الجدير بالذكر أن النمو المحقق في النقود يرجع في الأساس إلى الارتفاع الملحوظ في معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية ليصل إلى ٢٩,٧٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١٠٠,٢ مليار جنيه، مقابل ٠,٨٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١٢، وذلك في ضوء ارتفاع نسبة النمو السنوية لكل من ودائع القطاع الخاص والقطاع العائلي ليسجلا ٤٩,٩٪ و ١٩,٢٪ على التوالي، مقابل -٦٪ و ١٠,٩٪ في مايو ٢٠١٢ على التوالي.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد بدأت أرصدة صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي في اظهر بعض علامات الانتعاش خلال شهر مايو ٢٠١٣ لتسجل معدل نمو شهري قدره ١٢٪ في حين استمر معدل النمو السنوي في التراجع محققاً انكماشاً قدره ١٤٪ ليبلغ حوالي ١٣٥,٤ مليار جنيه في نهاية شهر مايو ٢٠١٣. كما أيضاً شهد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي نمواً شهرياً قدره ١٣,٧٪، في حين استمر معدل النمو السنوي في التراجع، حيث بلغت نسبة التراجع السنوي نحو ٤٣,٢٪ خلال العام المنتهي في مايو ٢٠١٣ ليبلغ بذلك ٤٢,٨ مليار جنيه. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى معدل نمو شهري قدره ٤,٨٪ ليصل إلى

٦ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصفاف حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الدين المعد اقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدة الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

الإجمالي) مقارنة بـ ٩٩٠,٥ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية يونيو ٢٠١٣ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أدون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٢٥,٨ مليار جنيه و ٣١٥,٥ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٤٠٨,٦ مليار جنيه و ٢٧٠,٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١٣٥٩,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (٧٨,٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٠٨٧,٩ مليار جنيه (٧٠,٥٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٢. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ١١٧٣,٢ مليار جنيه (٦٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٩١٤,٧ مليار جنيه (٥٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠١٢. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية يونيو ٢٠١٣ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٣,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٩٢,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣.

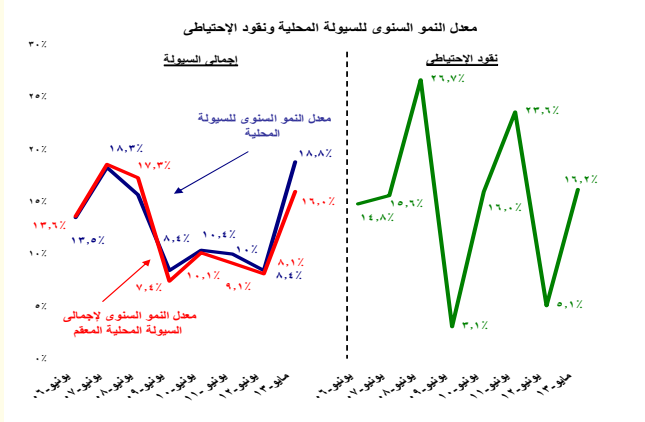
أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١٤٠٤,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (٨١٪ من الناتج المحلي) مقابل ١١٢٩ مليار جنيه (٧٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٢. وبلغ صافي الدين العام المحلي ١١٩٢,٨ مليار جنيه (٦٨,٨٪ من الناتج المحلي) مقابل ٩٣٠,٩ مليار جنيه (٦٠,٤٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٢. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٧١ مليار جنيه ليصل إلى ١٣٥٩,١ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٣,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٨,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية يونيو ٢٠١٣ بحوالي ٦٦,١٪ لتصل إلى حوالي ٢٠٣,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٢,٣ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لآجال أدون وسندات الخزانة في نهاية يونيو ٢٠١٣ ليسجل ١,٣ سنة مقارنة بـ ١,١ في يونيو ٢٠١٢، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية يونيو ٢٠١٣ ليصل إلى ١٣,٢٤٪ مقارنة بـ ١٥,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠١٢.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي في مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجلت ارتفاعاً كبيراً مقارنة بشهر مارس من العام السابق. فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة ١٤,٨٪ ليسجل ٣٨,٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٣ (١٥٪ من الناتج المحلي) مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلي) في مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في رصيد الدين الخارجي بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومي في ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتي تم ايداعها في حساب البنك المركزي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢,٥ مليار دولار كتمويل من دولة قطر والذي تم تحويله إلى سندات خزانة خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري.

بالعملة المحلية لتسجل ٤٣,٧٪ في نهاية مايو ٢٠١٣، مقارنة بـ ٤٧,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥٥,٥٪ خلال مايو ٢٠١٣ مقابل ٥٧,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.



وفيما يخص معدلات الدولار، فقد استقرت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية للشهر الثالث على التوالي عند ١٧,٨٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣ في حين ارتفعت إذا ما قورنت بـ ١٧,٣٪ خلال مايو ٢٠١٢. وفي نفس الوقت، فقد ارتفعت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر مايو ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٨٪ مقارنة بـ ٢٤,٦٪ خلال الشهر السابق و ٢٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

ارتفع معدل التضخم السنوي^٧ لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ لتسجل نحو ١٠,٣٪ مقارنة بمتوسط قدره ٨٪ خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، ومقارنة بمعدل تضخم أقل قدره ٦,٤٪ المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٢. بينما ارتفع أيضاً معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية مسجلاً ١١,٥٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,٧٪ خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، ومقارنة بـ ٦,٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٢.

ويأتي الإرتفاع المحقق في معدل التضخم كمحصلة لإرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام). وذلك في ضوء زيادة الضغوط التضخمية المصاحبة لشهر رمضان وإرتفاع الطلب على المواد الغذائية، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس. كما ارتفعت معدلات التضخم السنوي لمجموعات "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (الوزن النسبي ١٧,٧٪)، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" (الوزن النسبي ٣,٦٪)، و"الثقافة والترفيه" (الوزن النسبي ٢,٠٪)، مما فاق أثر إنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى ومنها؛ "الرعاية الصحية" (الوزن النسبي ٥,٩٪)، و"المطاعم والفنادق" (الوزن النسبي ٤,٢٪)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (الوزن النسبي ٣,٤٪).

^٧ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للارقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٩٢,٦ مليار جنيهه خلال السنة المنتهية في مايو ٢٠١٣، في حين حقق معدل النمو السنوي ١٢,٧٪.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق رصيد صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي معدل نمو سنوي قدره ٢٤,٥٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١١٣٣,١ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٢,٨٪ خلال مايو ٢٠١٢، وذلك في ضوء تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٨,٧٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٢٩,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وجددير بالذكر أن النمو في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالي ١٠,٨,٩٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية مايو ٢٠١٣ مسجلاً ٧٨٣,٦ مليار جنيهه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي للانتظام الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً قدره ١٠٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٩٢,٨ مليار جنيهه مقارنة بمعدل نمو قدره ٧,٣٪ في نهاية شهر مايو ٢٠١٢. ويرجع الارتفاع في معدل النمو السنوي للانتظام الممنوح للقطاع الخاص إلى الزيادة الملحوظة في معدل النمو السنوي للانتظام الممنوح للقطاع العائلي بنسبة ١٣,٧٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للانتظام الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٤,١٪ في نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٣,٨ مليار جنيهه، مقابل معدل نمو قدره ٢٧٪ خلال شهر مايو ٢٠١٢.

استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري عند ١٨,٩١ مليار دولار في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣، حيث ارتفع بحوالي ٣٠ مليون دولار فقط عن الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى الأداء الايجابي في الدخل بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض أسعار الواردات حيث زادت قوة العملة. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري قد حقق أعلى مستوى له في يوليو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١٨,٨٨ مليار دولار منذ نوفمبر ٢٠١١ والذي قد بلغ ٢٠,١ مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد حصلت على تمويل خارجي بحوالي ٤ مليار دولار من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات - حيث تم ورود ٢ مليار دولار من كل دولة في صورة ودائع بدون فائدة - بالإضافة إلى هبة بحوالي مليون دولار من دولة الإمارات.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بشكل ملحوظ ليحقق نحو ١٥,٧٪ في نهاية مايو ٢٠١٣ مسجلاً ١١٦٩,٦ مليار جنيهه مقارنة بمقارنة بـ ٦,٢٪ خلال مايو ٢٠١٢. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٩,٤٪.

ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٦٪ في نهاية مايو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,٧٪ خلال مايو ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٤٥,٦ مليار جنيهه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل نحو ٨,٦٪ ليلبغ ٥١٠,٢ مليار جنيهه في نهاية مايو ٢٠١٣. في حين ارتفع أيضاً معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي محققاً ٨,٦٪ ليلبغ نحو ٣٥,٥ مليار جنيهه في نهاية مايو ٢٠١٣. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تراجع عجز ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ ليبلغ نحو ٢,١ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٨١,٣٪ عن العجز الكلي المحقق خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي السابق والذي بلغ ١١,٢ مليار دولار. ويمكن ارجاع هذا التحسن النسبي الممثل في انخفاض العجز الكلي المحقق خلال فترة الدراسة إلى انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ ٤٥٪ (نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بحوالي ٨٪ بالمقارنة بنفس الفترة خلال العام المالي السابق، كما شهدت إيرادات السياحة تحسن ملحوظ حيث ارتفعت بنسبة قدرها ١٤٪ خلال فترة الدراسة). بالإضافة الى ذلك، فقد حقق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار، بينما سجل بند "السهو والخطأ" صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٥ مليار دولار.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)		يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢	يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١	
-٣٪	٢٣,٨١٧-	٢٤,٤٧٥-		الميزان التجاري
٤٪	١٩,٨١٩	١٩,١٢١		الصادرات
٧٪	٩,٤٤٧	٨,٨٥١		بترول
١٪	١٠,٣٧٢	١٠,٢٦٩		غير بترول
٠,١٪	٤٣,٦٣٧-	٤٣,٥٩٦-		الواردات
٣٦٪	٥٠,٥١٤	٤٠,٦٠		الخدمات (صافي)
١١٪	١٧,٦٦٨	١٥,٦٠٧		المتحصلات
٢٪	١١,٧٥٤	١١,٥٤٨		المدفوعات
٧٪	٥١,٥٠٤	٤٨,٠٦٥		المتحصلات الجارية
٠,٤٪	٥٥,٣٩١	٥٥,١٤٣		المدفوعات الجارية
-٤٥٪	٣,٨٨٧-	٧,٠٧٩-		الميزان الجاري
٢٥٧٪	٤,٢٧٤	٢,٧٢٠-		ميزان المعاملات الرأسمالية
-٢٠٪	٦٣-	٧٩-		الحساب الرأسمالي
٢٦٤٪	٤,٣٣٧	٢,٦٤٢-		الحساب المالي
١٨٪	١,٣٧٦	١,١٦٦		تدفقات الاستثمارات المباشرة في مصر (صافي)
-٨٣٪	٧٩١-	٤,٥٦٩-		صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر
-٨١٪	٢,٠٩٠-	١١,١٧١-		الميزان الكلي

انخفض عجز الميزان التجاري بـ ٣٪ ليحقق عجزاً قدره ٢٣,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ٢٤,٥ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٤٪ لتسجل حوالي ١٩,٨ مليار دولار، مقابل ١٩,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وبالرجوع إلى التفاصيل، يمكن تفسير الانخفاض الطفيف في العجز التجاري إلى ارتفاع الصادرات من السلع البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتبلغ حوالي ٩,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل ٨,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ارتفعت الصادرات من السلع غير البترولية بشكل طفيف لتحقيق نحو ١٠,٤ مليار دولار في مقابل ١٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وجدير بالذكر أن الصادرات من السلع غير البترولية قد احتلت المركز الثاني كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبي بنسبة ٢٠,١٪ من جملة الموارد. بينما استقرت الواردات السلعية خلال فترة الدراسة بشكل نسبي لتسجل نحو ٤٣,٦ مليار دولار (١٥,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى نحو آخر، فقد إستقر معدل التضخم الشهري عند ٠,٩٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ للشهر الثاني على التوالي، ولكنه إرتفاع مقارنة بـ ٠,٤٪ خلال شهر يوليو من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد إرتفع معدل التضخم السنوي الأساسي خلال شهر يوليو ٢٠١٣ ليسجل ٩,١٪ مقارنة بـ ٨,٦٪ خلال الشهر السابق^٨ ومقارنة بـ ٦,٣٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إرتفع معدل التضخم السنوي مسجلاً ٨,٩٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط إنخفاض قدره ١,٣ خلال الخمس شهور الأولى من عام ٢٠١٣. وعلى نحو آخر، فقد إرتفع معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل ٢,٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ ١,٥٪ خلال الشهر السابق.

جدير بالذكر أن البنك المركزي المصري كان قد أعلن في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ عن القيام بغطاء غير دوري بمبلغ ١,٣ مليار دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائي في إطار متابعة البنك المركزي المصري لتعاملات سوق الصرف الأجنبي في مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفي لأداء دوره في خدمة الإقتصاد القومي، كما يهدف هذا العطاء الإستثنائي إلى الحد من السوق السوداء للعملة.

كما كانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت في إجتماعها بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٣ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية^٩ بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٧٥٪، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪.

وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء تغير توازنات؛ إرتفاع المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم من ناحية، والتباطؤ في نمو الناتج المحلي من ناحية أخرى، نتيجة لإستمرار نمو الناتج المحلي بمعدلات أقل من المعدل الأقصى (Potential Output) منذ عام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى تزايد معدلات التضخم العام والأساسي خلال الشهور السابقة؛ مدعومة بالأساس بإرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية. بينما، يرجع تباطؤ نمو الناتج المحلي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية، مما فاق أثر بوادر التعافي في كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة. وبناء عليه، وفي ضوء تغير توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلي الإجمالي قررت لجنة السياسة النقدية خفض معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري.

^٨ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

^٩ العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون إعادة شراء أو مزايدات الإيداع والتي ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

وبناء على ما سبق، فقد ارتفعت معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري لتتحقق نحو ٤٥,٤٪ مقابل ٤٣,٩٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١.

أما عن الميزان الخدمي، فقد ارتفع الفائض الكلي المحقق خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ٥,٥ مليار دولار (ما يعادل ١,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. و قد إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١٧,٣ مليار دولار وذلك في ضوء إرتفاع كل من حصيللة النقل والإيرادات السياحية وكل من المتحصلات الحكومية و المتحصلات الأخرى. وجدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنحو ١٤٪ خلال فترة الدراسة لتتحقق نحو ٨,١ مليار دولار مقابل ٧,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالي السياحية قد ارتفع بـ ١٤٪ ليصل إلى ١١٤,٦ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٠٠,٤ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وجدير بالذكر أيضاً أن عدد السياح الوافدين خلال فترة الدراسة وصل إلى ٩,٢ مليون سائح، مقابل ٨,٢ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. و جدير بالذكر أن متوسط عدد الليالي السياحية حقق أعلى مستوى تم تسجيله مقارنة بنفس الفترة خلال الثلاث سنوات السابقة، حيث سجل معدل قدره ١٢,٥٪ خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدلات تقدر بـ ١٢,٢٪ و ١٠,٦٪ و ١٠٪ خلال الفترات المماثلة من الأعوام ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٠٠٩ على التوالي.

كما ارتفعت أيضاً قيمة الإيرادات من النقل بـ ٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار نتيجة لارتفاع متحصلات شركة الملاحة والطيران المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المتحصلات الحكومية خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣٤٨ مليون دولار مقابل ١٩٦ مليون دولار خلال فترة المقارنة، في حين انخفضت عائدات قناة السويس بـ ٤٪ لتتحقق حوالي ٣,٨ مليار دولار مقابل ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وجدير بالذكر أيضاً ارتفاع المتحصلات الأخرى لتبلغ ٢ مليار دولار مقارنة بـ ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بـ ٢٪ لتتحقق حوالي ١١,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ١١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ ٣,٢٪ و ١٠٪ على التوالي لتسجل ١,٣ مليار دولار و ٢,١ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ ٩,١٪ لتسجل ٣ مليار دولار مقارنة بـ ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما إنخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ ١٠٪ لتتحقق ٤,٥ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ ٣,٨٪ لتسجل ٨٨١ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٨٪ لتصل إلى نحو ١٣,٨ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ١٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبي خلال فترة الدراسة حيث تمثل حوالي ٢٦,٨٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتتحقق ٠,٦ مليار دولار مقارنة

بـ ٠,٥٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ ٧,٢٪ لتتحقق ٥١,٥ مليار دولار، في حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ ٠,٤٪ فقط لتتحقق نحو ٥٥,٤ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٣٪ مقارنة بنحو ٨٧,٢٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره انخفاض ملحوظ في عجز الميزان الجاري بحوالي ٤٥٪ ليصل إلى ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ومن ناحية أخرى، فقد حقق الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٤,٣ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للخارج بحوالي ٢,٧ مليار دولار (١,١٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتي ذلك نتيجة تحقيق الإستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,٨ مليار دولار مقابل ١,١ مليار دولار صافي تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل بند خصوم أخرى صافي تدفقات للداخل بحوالي ٣,٤ مليار دولار نتيجة ورود مبلغ قدره ٤ مليار دولار وذلك في صورة ودائع من دولة قطر، والذي تم تسجيله تحت بند البنك المركزي المصري (خصوم أخرى). كما سجل صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى مصر تدفقات للداخل بنحو ١,٤ مليار دولار (٠,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١١. بينما حققت الإستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر تراجعاً ملحوظاً في صافي التدفقات للخارج لتسجل نحو ٠,٨ مليار دولار فقط (٠,٣٪ من الناتج المحلي)، حيث تراجعت بـ ٨٢,٧٪ خلال فترة الدراسة) مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة أعلى بكثير بنحو ٤,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (١,٨٪ من الناتج المحلي). و يمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض صافي مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية بشكل كبير لتتحقق نحو ١٤,٧ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ٣٩٠٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وأخيراً فقد سجل بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٥ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد استقر مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ مع تراجع طفيف بـ ٥٧ نقطة فقط ليصل إلى ٥٢٦٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في يوليو ٢٠١٣ والذي بلغ ٥٣٢٥ نقطة، ويرجع ذلك إلى تزايد القلق والخوف من الهجوم العسكري على سوريا. وفي نفس الوقت، فقد استقر أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة ليسجل ٣٥٥ مليار جنيه (١٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة برصيد أعلى قدره ٣٥٧ مليار دولار خلال الشهر السابق.